



بوجهة تدعو إلى اعتقاد مساطر واضحة لتنظيم تعاقد المؤسسات العمومية مع المحامين

قالت مريم بوجهة عضو فريق العدالة والتنمية بمجلس النواب، إن حسن تدبير المال العام يقتضي، اعتقاد مساطر واضحة وشفافة في تنظيم تعاقد المؤسسات العمومية مع المحامين.

وأوضحت عضو الفريق التي كانت تتحدث في جلسة الاسئلة الشفهية ليوم الاثنين 4 فبراير 2019، أنه على الرغم من أن الهادة 10 من القانون المحدث لمحاكم الاستئناف الادارية، نصت على أن اللجوء الى خدمات المحامين هي اختيارية بالنسبة للادارات العمومية والزامية بالنسبة للمؤسسات العمومية، فإن أغلب هذه المؤسسات تلجأ لخدمة المحامين في المرحلة الابتدائية والاستئنافية، ولا تلجأ للوكالة القضائية الا في مرحلة النقض، مشيرة إلى أن ارتفاع عدد القضايا والأحكام في مواجهة الدولة، والكلفة الثقيلة للأحكام، يسائل نجاعة أداء المحامين المتعاقد معهم، وكفاءتهم وتخصصهم وجاهزيتهم، ويطرح سؤال حول

العايير المهنية في التعاقد معهم.